ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟

التلاعب بنتائج المباريات هو عندما يؤثر شخص ما على مسار أو نتيجة حدث رياضي. إنهم يفعلون ذلك للحصول على ميزة لأنفسهم أو للآخرين، ولإزالة حالة عدم اليقين المرتبطة عادةً بالرياضة.

يمكن القيام بالتلاعب بنتائج المباريات من قبل الرياضيين والفرق والوكلاء وموظفي الدعم والحكام والمسؤولين أو موظفي المكان.

يمكن أن يحدث بأي من الطرق المدروسة التالية:

- تثبيت النتيجة

-تثبيت فارق النقاط

-الرياضي ضعيف الأداء،

- انسحاب الرياضي (المعروف أيضًا باسم «الدبابة» أو «التلاعب» و «التجربة»)

- سوء تطبيق مسؤول متعمد للقواعد

- التدخل في اللعب أو اللعب

- إساءة استخدام المعلومات الداخلية لوضع رهان.

التاريخ:

تم العثور على أدلة على التلاعب بنتائج المباريات عبر التاريخ المسجل، ويرتبط تاريخ التلاعب بنتائج المباريات ارتباطًا وثيقًا بتاريخ المقامرة غير القانونية.

كانت الألعاب الأولمبية القديمة تتعامل باستمرار تقريبًا مع مزاعم قبول الرياضيين للرشاوى لخسارة منافسة ودول المدن التي حاولت غالبًا التلاعب بالنتيجة بمبالغ كبيرة من المال. استمرت هذه الأنشطة على الرغم من القسم الذي أقسمه كل رياضي لحماية سلامة الأحداث والعقوبة الشديدة التي تُفرض أحيانًا على أولئك الذين تم القبض عليهم. كان سباق العربات يلاحقه أيضًا إصلاح السباق طوال تاريخه.

بحلول نهاية القرن 1 عشر، كانت المقامرة غير قانونية في معظم الولايات القضائية، لكن ذلك لم يوقف ممارستها المنتشرة على نطاق واسع. سرعان ما أصبحت الملاكمة مليئة بالمقاتلين «الذين يغوصون»، على الأرجح بسبب كون الملاكمة رياضة تنطوي على سهم فردي مما يجعل إصلاح مبارياتها أسهل بكثير دون الوقوع. أصيب باسب 3/28 بالتلاعب في المباريات على الرغم من جهود الدوري الوطني لذلك. القمار في ألعابها. وصلت الأمور أخيرًا إلى ذروتها في عام 1919 عندما ألقى ثمانية أعضاء من شيكاغو وايت سوكس بطولة العالم. في محاولة لاستعادة الثقة، أنشأ دوري البيسبول الرئيسي مكتب المفوض قبالة البيسبول، وكان أحد الأعمال الأولى لـ Kenesaw Mountain Landis هو حظر جميع اللاعبين المعنيين مدى الحياة.

تحظر قاعدة MLB 21 على اللاعبين المشاركة في أي شكل من أشكال المراهنة على ألعاب البيسبول، وحظر مدى الحياة للمراهنة على ألعاب اللاعب الخاصة. يجب نشر ملصق مع القاعدة 21 على جميع نوادي البيسبول المحترفة.

في التسعينيات، كان التلاعب بنتائج المباريات في آسيا شائعًا بشكل خاص.

أحد أشهر الأمثلة على تثبيت السباق المرتبط بالمقامرة (في رياضة السيارات) هو جائزة طرابلس الكبرى لعام 1933، حيث تم تحديد الرقم الفائز في اليانصيب من خلال عدد السيارات الفائزة بالسباق. حمل أحد حاملي التذاكر الرقم الخاص بأشيل فارزي، واتصل به ووافق على مشاركة الفوز في حالة فوزه. اتصل فارزي بالسائقين الآخرين الذين وافقوا على مشاركة الأموال إذا خسروا عمداً. على الرغم من البداية السيئة، فاز فارزي بالسباق بعد أن كان أداء خصومه ضعيفًا عن عمد طوال السباق.

بعض الدوافع الرئيسية وراء التلاعب بالمباريات هي المقامرة وميزة الفريق المستقبلية. وفقًا للصحفي الاستقصائي ديكلان هيل، فقد تم ربطه أيضًا بالفساد والعنف والتهرب الضريبي. في أوروبا الشرقية، ترتبط الجريمة المنظمة بالمقامرة غير القانونية وإصلاح الدرجات. في روسيا، اختفى الناس أو قُتلوا بعد العمل ضد الرشوة في الرياضة.

مقامرة التلاعب بنتائج المباريات:

على مدى العقد الماضي، أصبح التلاعب بنتائج المباريات المتعلقة بالمراهنات في الرياضة مشكلة اجتماعية متكررة، حيث تجاوز الحدود الوطنية والتخصصات الرياضية ومستويات المنافسة وشارك فيه مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة مثل الرياضيين والمدربين والحكام والمسؤولين (كاربنتر، 2012 ؛ Gokhale, 2009; هيل، 2010 ؛ فيلنوف وأكويلينا، 2016). يعتبر التلاعب بنتائج المباريات تهديدًا لأساس الرياضة لأنه يزيل بشكل مصطنع الخاصية الأساسية للمنافسة الرياضية وهي عدم اليقين بشأن العملية والنتيجة.

نظرًا لأن الرياضة، كمؤسسة ثقافية وسلعة ترفيهية، تقوم على الالتزام الحقيقي بالسعي لتحقيق النصر في سياق عدم اليقين، فإن إصلاح المباراة يخون الجمهور الذي قدم الولاء والدعم. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي حدوث التلاعب بنتائج المباريات إلى تقويض القيم والمعايير والمثل الرمزية التي من المفترض أن تمثلها الرياضة في المجتمع، خاصة عندما يشارك الرياضيون المحبوبون. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار دوري رياضي بأكمله وكذلك جميع شركائه وصناعاته ذات الصلة (شابيليت، 2015 ؛ هوجينز، 2017).

يتمثل التحدي التحليلي في أن السياقات التي ينشأ فيها التلاعب بنتائج المباريات معقدة ومتعددة الطبقات لدرجة أنه من المستحيل تحديد الأسباب المحتملة وتقييم كيفية مساهمة كل منها في المشكلة. ولهذا السبب، فإن النهج الأكثر جدوى هو اكتشاف أكبر عدد ممكن من الأسباب المحتملة ومعالجتها. وتشمل هذه الأسباب 5/28 ما يلي: الأشكال غير المنظمة للمراهنة، والكيانات غير القانونية والإجرامية، والثقافة والحكم الرياضيان القابلان للفساد، والأفراد الضعفاء أخلاقيا و/أو ماليا (مثل فورست، 2012 (أ)، (ب) ؛ هيل، 2010 ؛ Nowy and Breuer، 2017). وقد ساهم تحديد هذه الأسباب في فهمنا للمسألة، بينما ساعدت تدابير التلاعب بنتائج المباريات التي وضعت لمعالجة الأسباب إلى حد ما من خلال تقديم «الجزر والعصي والخطب» للجهات الفاعلة ذات الصلة (Bemelmans - Videc et al.، 1998).

ومع ذلك، نظرًا لتعقيد القضية، فإن تعريف التلاعب بنتائج المباريات كمشكلة سياسية ليس تقييمًا علميًا محايدًا وخاليًا من القيمة. بالنسبة لتعريف المشكلة كخطاب «لا يصف الأشياء فحسب، بل يفعل الأشياء» (هاردي وآخرون، 2000، ص 1231، التأكيد في الأصل). لا مفر من أنه يسلط الضوء على بعض الأسباب والجناة بينما يهمل البعض الآخر. وبالتالي، فإن تعريف التلاعب بنتائج المباريات ليس وصفًا حميدًا للمسألة، إنه بالأحرى حيز سياسي يمكن فيه تصوير المسائل الاجتماعية الخلافية على أنها مجرد تحديات تقنية، وحيث يمكن إلقاء اللوم والذنب والمسؤولية (راجع بومغارتنر وجونز، 1991 ؛ ستون، 2012). وفي ضوء ذلك، فإن الغرض من هذه الورقة ذو شقين. أولاً، يهدف إلى مراجعة نقدية لكيفية وصف التلاعب بنتائج المباريات كمشكلة في الأدبيات. وثانيًا، تقدم الورقة تحليلًا للإطار القانوني والنظام التنظيمي للمراهنات الرياضية، كمصدر سببي لـ «التلاعب الروتيني بنتائج المباريات»

ولهذه الغاية، تبدأ هذه الورقة بتقديم لمحة عامة موجزة عن ماهية التلاعب بنتائج المباريات وكيفية ارتباط التلاعب بنتائج المباريات بالمراهنات الرياضية.

يتم إيلاء اهتمام خاص لكيفية قيام المراهنات الرياضية بإنشاء سوق يعطل/يشوه الطريقة التي تعمل بها الرياضات الحديثة. يحدد القسم الثالث بيئة سوق المراهنات العالمية التي أصبح التلاعب بنتائج المباريات فيها روتينيًا. يستعرض القسم الرابع المشكلة وقد تم تحديد أسبابها في الأدبيات، مشيرًا إلى قلة الاهتمام الموجه نحو الهيكل الذي يشرع ربط الرياضة بالمراهنات. القسم الأخير هو السبب في أن أنظمة المراهنات الرياضية القانونية نفسها قد تكون مسؤولة عن التلاعب بنتائج المباريات الذي يحدث فيما يتعلق بالمشغلين غير القانونيين والكيانات الإجرامية. وتختتم الورقة بالإشارة إلى أن المطابقة ليست سهلة المعالجة، بل ستحتاج إلى التسامح معها وإدارتها، طالما أن الرياضة تحت تأثير المراهنات.

كيف ترتبط بالمراهنة ؟

يفترض التلاعب بنتائج المباريات الرياضية أشكالًا مختلفة وفقًا لمن يشارك ولأي أسباب. ولكن نظرًا لأن المراهنات الرياضية أصبحت دافعًا مهيمنًا للتلاعب بنتائج المباريات، يبدو أن المعيار الأول للتصنيف في الوقت الحاضر هو ما إذا كان مرتبطًا بالمقامرة أم لا (هيل، 2015 ؛ Spapens and Olfers, 2015).

عادة ما يحدث التلاعب بنتائج المباريات غير المتعلقة بالمقامرة، على سبيل المثال، عندما تكون هناك حاجة إلى: تأمين مكان معين في ترتيب الدوري أو التأسيس في دوري أعلى (هيل، 2008 أ) ؛ اكتساب ميزة تنافسية في المستقبل من خلال محاولة احتلال المرتبة الأخيرة في نهاية الموسم، وبالتالي ضمان الاختيار الأول لأفضل اللاعبين الجدد في نظام المسودة (Balsdon وآخرون، 2007) ؛ أو التنافس ضد فريق أضعف للجولة التالية في نظام منافسة جولة روبن (يانغ وليو، 2013). يتم تحقيق هذه النتائج عادةً عن طريق شراء الخصم و/أو حكام المباراة، و/أو عن طريق الخسارة المتعمدة أو على الأقل العمل بجد أقل للفوز. على الرغم من أن الروح الرياضية للسعي لتحقيق النصر والأداء الأفضل قد انتهكت

بشكل واضح في تلك الحالات، إلا أن هذه الأمثلة لا تزال تدور حول تحقيق النجاح، وإن كان تأخر النجاح أو «الغش للفوز» (Boniface et al., 2012, p. 5; Soebbing et al.، 2013)

بقدر ما يتم السعي لتحقيق النجاح الرياضي، يمكن إدارة الأداء الضعيف من قبل المنظمات الرياضية التي تجري تعديلات في تصميم المسابقات.

والأخطر من ذلك هو التلاعب بنتائج المباريات المتعلقة بالمقامرة، حيث تفتقر المنظمات الرياضية إلى القدرة التنظيمية للتحكم في التأثيرات الخارجية.

يتم تنظيم التلاعب بنتائج المباريات في هذا السياق من قبل أولئك الذين يراهنون على النتائج النهائية و/أو أحداث محددة داخل المباراة (التلاعب النقاطي) من خلال شركات المراهنات القانونية و/أو غير القانونية، مع رشوة اللاعبين لهندسة النتائج المرجوة (هيل، 2008 أ). هذا النوع من التثبيت أكثر إشكالية لأنه في هذه الحالة لا يكون القصد هو السعي لتحقيق النجاح، ولكن بالأحرى استغلال المباراة كوسيلة لتحقيق أرباح في سوق المراهنات (هيل، 2015). هنا، لا يهم ما إذا كان الأداء الضعيف المتعمد هو كسب المال أم لا لأن التلاعب بنتائج المباريات غير المرتبط بالمراهنة يتم أيضًا لأسباب مالية. ما يهم هو حقيقة أن الدافع للتأثير على ما يتكشف في الملعب (أو المحكمة) يتم إنشاؤه والسماح به مؤسسيًا، من خلال إضفاء الشرعية والترويج التجاري، وبالتالي توسيع نطاق عمل وضع الأموال على ما يحدث في المباريات الرياضية - أي المراهنات الرياضية.

وذلك لأن الجمع بين أسواق الرياضة والمراهنات يخلق سوقًا ثالثة تعمل بطريقة مختلفة تمامًا. دعونا نشرح بإيجاز. في سياقات الرهان، يتم تقديم احتمالات طويلة على المستضعف بينما يتم وضع احتمالات قصيرة على اللاعب أو الفريق المفضل للفوز (سميث، 1992 ؛ وودلاند وودلاند، 2001).

هذا يعني أن الفوز بالجائزة الكبرى يتم ضربه عندما يهزم المستضعف المرشح المفضل. في الرياضة، من ناحية أخرى، من الأسهل بكثير ارتكاب خطأ وخسارة مباراة عن عمد بدلاً من لعب مباراة مثالية والفوز. عند تقاطع هذين المنطقين (يمكن أن تفوز الخسارة السهلة المتعمدة بالجائزة الكبرى)، يتم إنشاء دافع للتلاعب بمباراة للحصول على أموال سهلة. علاوة على ذلك، على عكس أنواع المقامرة الأخرى التي تستخدم فيها الأشياء الجامدة (مثل بطاقات البوكر أو النرد)، يمارس الرياضة بشر مستقلون يدركون أن مبارياتهم جزء من سوق المقامرة ؛ وهناك قيمة محتملة مرتبطة بكل عمل

يؤدونه في اللعبة. ونتيجة لذلك، يبدو أن هناك اتجاهًا متزايدًا لشراء الرياضيين لاستغلال الرياضة لأغراض المقامرة من خلال التأثير على المنافسة نفسها.

على الرغم من منح المزيد من التعويضات النقدية والفخرية للفائزين في الرياضة، فماذا لو كانت الأرباح الناتجة عن الاضطرابات الرياضية غير المتوقعة في سوق المراهنات أكبر بكثير من تعويض الرياضة ؟ ما لم يتم عزل البشر تمامًا عن تأثير الرهان، فسيكون هناك سوق محتمل حيث يتم إنشاء القيمة النقدية ليس من خلال النصر والتفوق والجهد، ولكن من خلال الأخطاء المتعمدة والنتائج الدراماتيكية وغير المتوقعة (وإن كانت مزورة). يمكن القول بعد ذلك، أن هيكل الحوافز الذي تم تطويره لضمان الحافز الرياضي للرياضيين للفوز معرض للخطر بشكل دائم تحت تأثير المراهنات الرياضية. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، من المرجح أن تزداد درجة المخاطر واحتمالاتها عندما تتوسع أسواق المراهنات عالميا، وتكون شديدة التنافسية وغير منظمة.

سوق المراهنات العالمي غير القابل للحكم والتلاعب الروتيني بنتائج المباريات

واليوم، نشهد الانفجار العالمي للمراهنات الرياضية، الذي يرجع إلى حد كبير إلى تطور التكنولوجيات (Boniface et al., 2012; غريفيث، 2003 ؛ Kalb, 2011). على وجه الخصوص، أدى ظهور المراهنات عبر الإنترنت، نظرًا لأنه لا يتطلب وجودًا ماديًا، إلى جعل الحدود الوطنية زائدة عن الحاجة تقريبًا (Griffiths and Barnes، 2008). نتيجة لذلك، يمكن للأشخاص الوصول بشكل أسهل إلى المراهنة من خلال مجموعة متنوعة من القنوات. أصبح المراهنون الآن على دراية عالية بالنصائح وأفضل الاحتمالات ومكافآت الإيداع والتنبؤات من خلال مواقع المعلومات عبر الإنترنت. أيضًا، تتيح التحديثات في الوقت الفعلي لمعلومات المباريات القائمة على الإنترنت المزيد من الأحداث الرياضية في أسواق المراهنات. تم تلخيص الطبيعة العالمية للمراهنة المعاصرة بشكل ثاقب في مثال قدمته Sorbonne-ICss (2014a) أدناه:

يمكن للمراهن في بلد ما الوصول إلى منصة مراهنات عبر الإنترنت موجودة في مقاطعة أخرى للمراهنة على نتائج الأحداث الرياضية التي تجري في بلد ثالث في الوقت الفعلي. على سبيل المثال، يمكن للمراهن المقيم في اليابان المراهنة من خلال موقع ويب للمراهنات الرياضية مقره في مالطا (والذي يعتبر غير قانوني في اليابان)، على عدد الزوايا في مباراة كرة القدم في البطولة البرازيلية.

أحدثت «هذه العولمة المفرطة» لسوق المراهنات العديد من التغييرات السهلة للطرفين، مما جعلها أكثر ملاءمة للتلاعب بنتائج المباريات. أولاً، مع اشتداد المنافسة في السوق، يضطر مقدمو المراهنات إلى تقليل هوامشهم (كلب، 2011). تقدم شركات المراهنات الرياضية حتمًا احتمالات تنافسية للاحتفاظ بعملائها لأن المقامرون أصبحوا الآن قادرين على «التسوق للحصول على أفضل الاحتمالات» للبيع (Boniface et al.، 2012). وقد أدى ذلك إلى زيادة معدل العودة إلى المقامرين. وفقًا لتقرير السوربون-ICSS (2014 أ)، دفعت شركة مراهنات أوروبية رائدة في الثمانينيات (Totocalcio) حوالي 50 في المائة من الأموال المراهنة، بينما تصل معدلات الدفع في الوقت الحاضر إلى أكثر من 90 في المائة أو تصل إلى 99 في المائة في الحالات القصوى.

ثانيًا، للتعويض عن الهوامش المنخفضة، اضطرت شركات المراهنات الرياضية (سواء كانت قانونية أو غير قانونية) إلى إطلاق أنواع جديدة وأكثر جاذبية من المراهنات مثل «الرهانات الفردية» (رهانات مباشرة على نتيجة الحدث) (فورست، 2012 أ). ومع ذلك، تكمن المشكلة في أنه كلما كانت منتجات الرهان أكثر جاذبية، كان من الأسهل التنبؤ بنتائجها، وكلما زاد احتمال استغلال المنتجات في الإصلاح (SorbonneICSS، 2014 ب). على سبيل المثال، كان صانعو المراهنات يفضلون منذ فترة طويلة الرهانات المتعددة (عبر العديد من الأحداث) على الرهانات الفردية ليس فقط لأنه من السهل جدًا التنبؤ بنتيجة مباراة واحدة بحيث يخاطر صانعو المراهنات أنفسهم بالإفلاس، ولكن أيضًا لأن الرهانات المتعددة، كما يشير فورست (2012 ب)، قم «بالاستثمار في الترتيب لإصلاح إما مكلف أو غير مؤكد». ومع ذلك، في هذه الأيام، ليس أمام معظم صانعي المراهنات خيار سوى تقديم منتجات مراهنات فردية من أجل جذب عملائهم والاحتفاظ بهم (Forrest، 2012b).

ثالثًا، أدت مثل هذه المنافسة الشديدة في النهاية إلى زيادة حجم الأموال المتدفقة إلى المراهنات الرياضية. وفقًا لفورست (2012ب)، فإن الزيادة في حجم أموال الرهان هي «أعظم صديق للمثبت» لأن:

تسمح السيولة المرتفعة للمجرمين بوضع رهانات كبيرة دون جذب انتباه لا داعي له ودون دفع الأسعار ضد أنفسهم. هذا يجعل الاحتيال على نطاق واسع أكثر جدوى وتآكل هوامش المراهنات يجعله أكثر ربحية (Forrest، 2012a).

ومن الناحية العملية، اتسع نطاق المراهنات الرياضية في جميع أنحاء العالم (Boniface et al, 2012; Kalb, 2011). على سبيل المثال، يُظهر Kalb (2011) أنه بين عامي 2000 و 2010، كانت هناك زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في صافي المبيعات العالمية (أو إجمالي إيرادات الألعاب) من E6.5 مليار إلى €19 مليار.
وبالمثل، ورد أن مبيعات المراهنات الرياضية عبر الإنترنت تضخمت من €16.4 مليار في عام 2004 إلى E50.7 مليار في عام 2012 (Boniface et al., 2012). في أستراليا، زادت الأرقام بالمثل من 0.88 مليار دولار أسترالي إلى 3.3 مليار دولار أسترالي بين عامي 2000 و 2012 (Lastra et al.، 2016). وعلى الرغم من أن التقديرات تختلف اختلافا كبيرا، فقد تراوح إجمالي المبيعات السنوية، بما في ذلك المراهنات عبر الإنترنت وغير المتصلة بالإنترنت، بين €200 بليون (بونيفاس وآخرون، 2012) و €1,000 بليون دولار.

ومن التغييرات الرئيسية أن عولمة سوق المراهنات الرياضية جعلت من الصعب على الكيانات الحاكمة تنظيم السلوك غير القانوني الذي يحدث خارج حدودها الوطنية (فورست، 2012 أ ؛ Griffiths and Barnes, 2008). من وجهة نظر الحكومات، من الصعب تتبع صانعي المراهنات غير القانونيين الذين يتخذون من الخارج مقراً لهم ويقدمون الخدمات عبر الإنترنت، وكثيراً ما يغيرون عناوين الإنترنت (فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، 2009). الهيئات الحاكمة للرياضة ليس لديها سيطرة، وبالتالي، ليس لديها أي فكرة عما إذا كانت مبارياتها تستخدم للمراهنة (Sorbonne-ICss 2014a). يقدم Hill (2008 ب) توضيحًا لمباريات الهواة التي يتم استخدامها دون قصد كوسيلة رهان على الجانب الآخر من العالم:

هناك مباريات يلعبها مراهقون اسكتلنديون يشاهدها حوالي 20 شخصًا وثلاثة كلاب. لكن في الحشد سيكون هناك صيني أو اثنان مثل Zing و Xi-الذين ينقلون المعلومات إلى أسواق المقامرة غير القانونية الواسعة في Bejjing أو Bangkok أو Batam.

أدى التوسع الكمي للمراهنة والتأثير المتزايد على الرياضة إلى حدوث المزيد من التلاعب بنتائج المباريات.
علاوة على ذلك، يبدو أن المحاولات الأخيرة للتلاعب بنتائج المباريات قد اخترقت الجزء السفلي الناعم من الرياضة. على سبيل المثال، الأقسام الأدنى والرياضات الشعبية التي لا نتوقع مشاركتها في التلاعب بنتائج المباريات تتعرض الآن للمقامرة الرياضية وتتحمل مخاطر التلاعب. يستشهد Nowy and Breuer (2017) بدراسة أجريت في ألمانيا (Pitsch et al.، 2015) كشفت أن ثلث لاعبي كرة القدم الهواة الذين شملهم الاستطلاع قد شهدوا التلاعب بنتائج

المباريات خلال مسيرتهم واعترف 15 في المائة بتورطهم. ويرد هذا الاتجاه أيضا في تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (2009):
مع تركيز وسائل الإعلام والجمهور على المباريات في أفضل المسابقات والدوريات الكبرى، يمكن ملاحظة أنشطة المراهنات غير المنتظمة في كثير من الأحيان في المباريات الأقل أهمية (بما في ذلك الأقسام الدنيا من البطولات المحلية)، حيث يمكن التلاعب بالبيئة بسهولة أكبر).

تورط الحكام قضية أخرى لا يمكن التغاضي عنها. أحد الأمثلة على ذلك هو حالة روبرت هويزر، حكم الدوري الألماني. بتحريض من نقابة مراهنات كرواتية، أثر على نتيجة العديد من مباريات دوري الدرجة الثانية وكأس ألمانيا في عام 2014 (Huggins، 2017). وفقًا لفورست (2012أ)، تسببت تقنيات التلاعب المعلنة مثل منح عقوبات مثيرة للجدل وإصدار بطاقات حمراء مشكوك فيها في إجراء تحقيق فوري. حالة أخرى هي تيم دوناغي، حكم في الاتحاد الوطني لكرة السلة. وأقر بأنه مذنب ببيع معلومات داخلية إلى وكلاء المراهنات مقابل 000 30 دولار أمريكي خلال موسم 20062007، مما أكسبه عقوبة السجن لمدة 15 شهرًا (ESPN، 2008 ؛ يانيف، 2007).

يعتبر التلاعب ببعض أجزاء اللعبة للرهانات على أشياء مثل «البطاقة الصفراء الأولى» أو «فارق الأهداف» من خلال المراهنة على النقاط أو فروق النقاط أكثر أنواع التلاعب بنتائج المباريات استعصاء اليوم (بونيفاس وآخرون، 2012 ؛ فورست، 2012 ب). نظرًا لأن مثل هذه التلاعبات لا تؤثر على النتيجة النهائية للعبة، يمكن للاعبين الفرديين بسهولة أكبر أن يقرروا المشاركة دون الكثير من الندم (Boniface et al.، 2012).

نتيجة لذلك، تخلق المراهنات الرياضية العالمية غير القابلة للحكم اليوم سوقًا سوداء كبيرة حول المسابقات الرياضية. السبب الأساسي وراء خطورة الإدارة العلنية لصناعة المراهنات الرياضية في المجتمع هو، بكل بساطة، أن تعرض عامة الناس والرياضيين المستمر لاحتمالات المراهنة يحافظ على السوق السوداء ويوسعها. وبالتالي، فقد زاد عدد فضائح التلاعب بنتائج المباريات وتخترق مخططات التلاعب الجوانب الأكثر ضعفًا للرياضة والمراهنات. ومع ذلك، في مثل هذا السياق المعقد إلى حد ما حيث تتشابك مختلف الجهات الفاعلة والمصالح والأحداث والظاهرة وتورط في تكرار التلاعب بنتائج المباريات، لا يزال من غير الواضح ما يمكن اعتباره أسبابًا مؤثرة وكيفية معالجتها.

يبحث القسم التالي في كيفية تعريف الأدبيات السابقة لمسألة التلاعب بنتائج المباريات.

المشاكل والأسباب في الأدبيات

كيف يتم تعريف التلاعب بنتائج المباريات على أنه مشكلة سياسية هو سؤال حاسم.

ويرجع ذلك إلى أنها تتصل دائما بالطريقة التي تناقش بها المشكلة في المجتمع (هاردي وآخرون، 2000) - على سبيل المثال، سواء كانت اضطرابات شخصية أو جريمة جنائية أو جريمة مالية أو فعل شرير. والأهم من ذلك أن التعاريف والتدابير الناتجة عن ذلك لمعالجة المشكلة تؤثر على القيم المتقدمة والتي ليست كذلك ؛ الذين يتم إبراز عيوبهم والذين ليسوا كذلك ؛ والذين تحظى مصالحهم بالحماية والذين ليسوا كذلك. حتى الآن، شخّصت الأدبيات ثلاثة أسباب رئيسية للتلاعب بنتائج المباريات نشأت من: المنظمات الإجرامية والمراهنات الرياضية غير القانونية ؛ والأفراد الضعفاء ؛ وضعف إدارة المنظمات الرياضية.

التنظيم الإجرامي والمراهنات غير القانونية

والجدير بالذكر أن خطورة التلاعب بنتائج المباريات تتضخم من خلال الارتباط بالمنظمات الإجرامية ونقابات المراهنات الرياضية غير القانونية (Boniface et al., 2012; فورست، 2012 أ ؛ Hill et al., 2014). وتشير دراسات أكاديمية مختلفة إلى الصلات بين التلاعب بنتائج المباريات والأنشطة الإجرامية الأخرى، بما في ذلك غسل الأموال والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات، مما ساعد على إدراج المسألة في جدول الأعمال السياسي في أوروبا (Boniface et al., 2012; سيربي، 2015). فعلى سبيل المثال، تحدد وثيقة أعدها عضو في البرلمان الأوروبي التلاعب بنتائج المباريات على النحو التالي:

[...] شكل من أشكال الجريمة ذات الإيرادات المرتفعة والأحكام المنخفضة للغاية ومعدلات الكشف، وبالتالي تستخدم كأداة من قبل المنظمات الإجرامية لكسب وغسل الأموال من الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالبشر والمخدرات (بوزكورت، 2012).

من المعروف على نطاق واسع أن المراهنات غير المنظمة أو غير القانونية تعمل كموقع تعمل من خلاله المنظمات المخالفة للقانون والنقابات المتخصصة في المراهنات بنشاط (Boniface et al., 2012; هيل، 2008 (أ) ؛ بريستون وسزيمانسكي، 2003). يشير العديد من الباحثين إلى أن «شخصيتهم التي لا يمكن السيطرة عليها» تعزز التلاعب بنتائج المباريات، لأنه لا توجد قيود على أنواع الرهانات، ولا يوجد التزام بالإبلاغ عن أنماط الرهان المشبوهة، وضرائب منخفضة أو معدومة، ولا ضغط على خفض معدلات الدفع.

على وجه الخصوص، غالبًا ما يُنظر إلى سوق المراهنات الآسيوية على أنها مرتع للتلاعب بنتائج المباريات (Feltes، 2013 ؛ فورست، 2012 ب ؛ Hill et al., 2014). وفقًا لـ Forrest (2012a)، يتم توجيه الحجم الكبير من الرهانات النقدية التي حصل عليها الوكلاء المحليون من أجزاء كثيرة من جنوب شرق آسيا إلى المرحلة النهائية حيث يتم جعل الأموال مشروعة من قبل المشغلين العملاقين المرخصين في «الولايات القضائية ذات المتطلبات التنظيمية الضعيفة إلى حد ما، مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة في كاجايان في الفلبين». من الناحية الفنية، فإن المراهنة النقدية على مثل هذا الحد غير الواضح بين القانوني وغير القانوني تمنع التتبع وهذا إخفاء الهوية المضمون يجعل من الممكن استيعاب رهانات التخفي الكبيرة من العصابات الإجرامية. سلط ديكلان هيل، أحد الباحثين الرائدين في هذه القضية، الضوء على حجمها بهذه الطريقة: «هناك شركة مقرها في مانيلا، الفلبين، لديها إيرادات مقامرة إجمالية أكبر بأربع مرات من شركة Adidas الرياضية»

وفي هذا السياق، توفر السوق الآسيوية "زواجا مثاليا" يمكن فيه "للمجرمين الآسيويين الوصول إلى الفرق واللاعبين ؛ [و] وصول المجرمين الأوروبيين إلى سوق المقامرة الآسيوية المربحة. "

وبالتالي، فإنه تفسير مقنع للتلاعب بنتائج المباريات أن المنظمات الإجرامية والمراهنات غير القانونية مسؤولة عن حدوثها. في عام 2013، تضمنت عمليات الإنتربول الأربع لمكافحة المقامرة غير المشروعة لكرة القدم للجريمة المنظمة في آسيا (المعروفة باسم SOGA، المقامرة لكرة القدم) 2360 مداهمة، مما أدى إلى اعتقال أكثر من 7000 شخص، وإغلاق ما قيمته 2 مليار دولار أمريكي من أعشاش المقامرة ومصادرة ما يقرب من 270 مليون دولار أمريكي نقدًا (Feltes، 2013 ؛ سيربي، 2015).

نظرًا لأن المنظمات الرياضية لا تستطيع مراقبة هذه الكيانات الإجرامية، فقد دعمت التحركات لجعل التلاعب بنتائج المباريات جريمة جنائية، والتعاون مع وكالات إنفاذ القانون المحلية والدولية لقمع الأعمال غير المشروعة (بلاكشو، 2013). ومع ذلك، يمكن أن ينشأ التلاعب بنتائج المباريات أيضًا فيما يتعلق بأنظمة المراهنات الرياضية القانونية. على سبيل المثال، في فضيحة التلاعب بنتائج مباريات كرة القدم الكورية الجنوبية لعام 2011 (حيث تم حظر أكثر من 50 لاعبًا مدى الحياة)، تم وضع معظم الرهانات المرتبطة بخطط التثبيت مع المزود القانوني، على الرغم من أن كوريا الجنوبية لديها سيطرة ثابتة نسبيًا على مشروع المراهنات الاحتكاري من خلال منظمة شبه حكومية (تاك وآخرون، 2017). وبالتالي، في مقابل السمات التي يسهل اختراقها لهذا الجهاز العالمي المحلي، فإن عزو التلاعب بنتائج المباريات إلى الجناة «غير القانونيين» و «المجرمين» يشير إلى أنه يمكن القضاء عليهم أو «قتلهم» (بلغة الإنتربول)، مما يحول الانتباه بعيدًا عن أي مشاكل تتعلق بالجمع بين الرياضة والمراهنات في حد ذاتها.

الأفراد الضعفاء

يركز تفسير سببي آخر للتلاعب بنتائج المباريات على الأفراد. هذا الخطاب يتعامل بشكل عام مع: سمات شخصية الرياضيين ؛ والضعف الاقتصادي والأخلاقي للأفراد ؛ ومسؤوليتهم كرياضيين. في التفسير الأول، يقال إن الرياضيين لديهم بعض السمات الشخصية المتأصلة التي تتطور من خصوصيات السياق الرياضي. على سبيل المثال، Kamis et al. (2016) يقترح أنه «لا يختلف عن نجم هوليوود»، يرفع بعض اللاعبين غرورهم إلى درجة غير طبيعية:

[...] لدرجة أن الرياضي قد لا ينظم الإجراءات وفقًا للمعايير الاجتماعية الموحدة، ولكنه يشعر أنها أعلى من تلك المحيطة بها، وأنه يُسمح لهم «بخرق القواعد»

في هذا الرأي، يتم تعزيز أفعال الرياضيين من خلال الاعتراف بها، مدعومة بالتجربة، أنه إذا نجحت، فسيتم مكافأتهم بدلاً من معاقبتهم (كاميس وآخرون، 2016). يشير هيل (2015) إلى حجة «الجنس والمخدرات وموسيقى الروك أند رول التي تدمر حياة الشباب»، والتي انعكست في اقتباس من أحد الأشخاص الذين قابلهم:

معظم اللاعبين متسربون. أولاد الريف. ربما كانوا يعملون في الحقول أو العقارات المطاطية، لولا كرة القدم. إنهم ضائعون تمامًا عندما يصبحون لاعبي كرة قدم كبار. يزورون المراقص. كل شيء محيط جديد. الكثير من الفتيات. هناك الكثير من السذاجة إنهم ليسوا مجرمين صارمين.

يدحض هيل (2015) في النهاية هذه «نظرية الشذوذ الفردي» على أساس التوزيع العمري للاعبي كرة القدم المدانين بالمطابقة (أقل من 25: 18.2 في المائة ؛ 25-28: 31.8 في المائة ؛ وأكثر من 29:51 في المائة) ومتوسط العمر الذي يمارسون فيه التلاعب بنتائج المباريات (26.8، 7.39 سنوات من الحياة المهنية). يقترح أن التلاعب بنتائج المباريات يتم التزامه بشكل أقل بسبب الأخلاق الفضفاضة لـ «اللاعبين الجشعين والشباب الذين يفقدون رؤوسهم»، ويرجع ذلك أكثر إلى «خوف اللاعبين المخضرمين من السقوط» وقرارهم العقلاني بتعظيم أرباحهم قبل التقاعد (هيل، 2015، ص 226). خطاب فردي آخر هو الوضع الضعيف مالياً للرياضيين. وتؤكد هذه الحجة أن أولئك الذين يتقاضون أجورا زهيدة أو تحت ضغط مالي و/أو ليس لديهم آفاق وظيفية أخرى هم أكثر عرضة للمشاركة في خطط التلاعب بنتائج المباريات (فورست، 2012أ ؛ هيل، 2015 ؛ هوجينز، 2017). أحد الأمثلة يتضمن لاعبي كرة السلة في الولايات المتحدة الذين يُزعم أنهم قلقون بشأن المستقبل ودفعوا أقل بكثير (8 دولارات أمريكية في الساعة) من المحترفين على مستوى الدوري الاميركي للمحترفين (سمنر، 2013). على السطح، قد يكون هذا الخط من الخطاب نقدًا لهيكل تنظيمي لا يمكنه توفير الظروف المناسبة للاعبين. ومع ذلك، فإن تركيز التفسير على التعويض المادي يعني أن «الدافع الثابت شبه العالمي للتلاعب بنتائج المباريات هو المال» (هيل، 2015، ص 220). بغض النظر عما إذا كان هذا يعتمد على «الجشع البسيط» أو «الحرمان النسبي» أو «الملابس للأطفال» (هيل، 2015، ص 220)، لا بد من انتقاد اللاعبين الذين يتخذون القرار لإدارتهم ظهورهم روح الرياضة بسبب المال.

هذه التوقعات الصارمة والأخلاقية للرياضيين الأفراد تتعزز أكثر لأنه سواء كانت الحركات الإجرامية والمراهنات غير القانونية تعتبر سببًا أم لا، فإن اللاعبين الأفراد هم «الترس الأول في عجلة الفساد». مثل Boniface et al. (2012): «لتزوير مباراة، يحتاج المرء إلى إفساد اللاعبين، لأنهم هم الذين يفوزون أو يخسرون في الملعب». وبالتالي، فلا عجب أن سياسة «عدم التسامح مطلقًا» التي أعلنتها المنظمات الرياضية مثل FIFA واللجنة الأولمبية الدولية علنًا لا تتعلق بنفسها، بل تتعلق بـ «الرياضيين الأفراد» في الواقع، سلط ميشيل بلاتيني، الرئيس السابق للاتحاد الأوروبي لكرة القدم، الضوء على مسؤولية اللاعبين، محذرًا من عدم إمكانية تجنب العقاب القوي:

أناشد اللاعبين أيضًا، لأن اللاعبين هم حماة اللعبة. إنهم من يلعبون كرة القدم، وهم الذين يجب أن يبلغونا في النهاية إذا اقترب منهم الناس لمحاولة إفسادهم.
لا يوجد أي تسامح. اليوم الذي يتم القبض عليهم فيه - اللاعبون والحكام والمدربون والمسؤولون - سيخرجون من اللعبة إلى الأبد (تشابلن، 2011)

باختصار، يميل التصور النمطي للسمات الشخصية للرياضيين إلى إسناد سبب التلاعب بنتائج المباريات إلى الاختيار الفردي. علاوة على ذلك، على الرغم من الوضع الهش الذي يتم فيه تحديد موقعهم واستغلالهم كأول ترس في «عجلة الفساد»، فمن المحتمل أن يتم تسليط الضوء على التوقعات الأخلاقية للرياضيين لأنهم من المفارقات أنهم الملاذ الأخير ضد التلاعب بنتائج المباريات.

ضعف إدارة المنظمات الرياضية

التفسير السببي الثالث يحيط بسوء إدارة الرياضة. على سبيل المثال، حدد Fon و Nowy و Breuer (2017) «الافتقار إلى الشفافية والمسؤولية» لمنظمات كرة القدم على أنها تخلق السياق الذي تتعرض فيه نزاهة كرة القدم للخطر. وعلى نفس المنوال، يقول فورست (2012أ): «إن ضعف نظام الحكم يجعل كرة القدم عرضة للتسلل من قبل الجريمة المنظمة».

القضية الأكثر شيوعًا هي الهشاشة المالية للهيئات الإدارية الرياضية. يعد الوضع المالي غير المستقر للرياضة مشكلة بطبيعتها، ولكن فيما يتعلق بالتلاعب بنتائج المباريات، تميل المنظمات التي تواجه صعوبات مالية إلى خفض و/أو تأخير المدفوعات لرياضييها، وبالتالي فتح إمكانية تعقب الرياضيين جانبيًا (هيل، 2015).
في الواقع، يشير أحد التقارير الصادرة عن أندية كرة القدم في أوروبا الشرقية صراحة إلى أن: «اللاعب الذي يتعين عليه انتظار أمواله لديه فرصة أكبر للتواصل معه للتلاعب بالمباراة» (FIFPro، 2012، ص 6).
وبالتالي، يؤكد العلماء أن المشاكل في دفع الرواتب تقلل من مقاومة اللاعبين للإغراءات الفاسدة في سياق المراهنات الرياضية المعولم (مثل Boniface et al., 2012; فورست، 2012 أ ؛ هيل، 2015)

يرتبط نوع آخر من فشل الحوكمة المذكور بتصميم أو هيكل المسابقات الرياضية. من وجهة النظر هذه، يمكن أن يؤدي ظهور الرهان إلى تلويث هيكل الحوافز الذي من المفترض أن يمنع الرياضيين من الأداء الضعيف، حيث يمكن للخسارة غير المتوقعة أن تخلق مكافآت مالية أكثر من الفوز. لذلك، "لسد ثغرة هجوم النزاهة (Rodenberg et al., 2016, p. 76)، فإن هياكل الألعاب المصممة بعناية (مثل الجوائز المالية ومكافآت الأداء وترتيب الألعاب) ضرورية (Huggins, 2017; Sorbonne-ICSS, 2014a). الخوض في التلاعب بنتائج مباريات التنس، رودنبرغ وآخرون. (2016) يجادل بأنه يجب إيلاء الاهتمام لنظام التعويض غير المتكافئ الذي اعتمدته ITF و WTA و ATP و Grand Slams. وفقا لهم:

وتستند الآراء التي تعزو التلاعب بنتائج المباريات إلى الكيانات الإجرامية والأفراد الضعفاء والافتقار إلى الحكم الرشيد إلى حد كبير إلى منظورات الاختيار الرشيد (مثل فورست، 2012 (أ)، (ب) ؛ Forrest et al., 2008; Forrest and Simmons, 2003; هيل، 2010، 2015). تستند نماذج الاختيار العقلاني، كما يشير المصطلح، إلى افتراض أن الجهات الفاعلة الفردية تحسب التكاليف والفوائد لاتخاذ قرارات عقلانية تزيد من مصالحها (Lastra وآخرون، 2016). قدم Forrest (2012b) نموذج الاختيار العقلاني الأكثر وضوحًا لسلوك التلاعب بنتائج المباريات. في نموذجه، تعتبر الفائدة مكسبًا نقديًا، بينما هناك ثلاثة أنواع من التكاليف:

أولاً، التكلفة المالية المتوقعة، (على سبيل المثال، خسارة أموال الجوائز من خلال «إلقاء» لعبة أو خسارة الأرباح المستقبلية من التعليق من الرياضة، والأخيرة مرجحة بالطبع باحتمال القبض عليها). ثانيًا، القيمة التي يضعها الرياضي على أي فقدان للمجد والسمعة المرتبطة بضعف الأداء الذي يتطلبه الإصلاح عادةً. ثالثًا، قيمة القلق الأخلاقي والعار الذي قد يعاني منه الرياضي من خيانة الرياضة.

افتراض فورست (2012 ب) بسيط: «سيتم قبول فرصة ارتكاب الجريمة من قبل أي فرد تتجاوز الفائدة المتوقعة له التكلفة المتوقعة (F + R + C)». يدعم هذا المنطق التفسيرات الرئيسية الثلاثة المحددة في الأدبيات. المراهنات غير القانونية والكيانات الإجرامية مذنبة لأن الأولى تزيد من الفائدة المتوقعة (التعويض المحتمل عن المشاركة في المطابقة) والأخيرة تجعل هذه الفائدة متاحة بسهولة. يقع اللوم على الأفراد أيضًا، بسبب عدم كفاية «قلقهم الأخلاقي وخزيهم». كما تعتبر إدارة الرياضة مسؤولة عن عدم توفير تكلفة مالية كافية وسوء إدارة التوازن بين التكاليف والفوائد الإجمالية.

وبناءً على ذلك، يتم تطبيق هذه الافتراضات في اختيار أدوات السياسة لمعالجة الأسباب (تاك وآخرون، 2017). على سبيل المثال، يتم تنظيم برامج تعليمية لتعزيز شعور الرياضيين بـ «القلق الأخلاقي والعار» وإبلاغهم بالتكاليف والفوائد «العقلانية» لأفعالهم. من المفترض أن تتخذ الحوكمة الرياضية نهجًا أكثر تعقيدًا «للجزرة والعصا» لتصحيح الإجراء الفردي، مع محاربة المراهنات غير القانونية والمجرمين لتقليل الفائدة المتوقعة. وهذا يعني أن الأدبيات تعزز الرأي القائل بأن التعليم وهياكل الحوافز الجيدة التصميم وإنفاذها الصارم يمكن أن تصحح هيكل الحوافز المشوه المتأثر بالمراهنة، وبالتالي تقليل تواترها (Fifpro, 2012; فورست، 2012 أ، ب ؛ هيل، 2010 2015 ؛ Rodenberg et al., 2016; Sorbonne-ICSS, 2014a).

في الواقع، يعمل المنظور النفعي على تقليل التلاعب بنتائج المباريات إلى حد ما. كما يقترح هيل (2010)، «من خلال زيادة الأجور، يمكن للمرء أن يتوقع بشكل معقول خفض عددها، بحيث يكون التثبيت على نطاق واسع أكثر تقييدًا».

ومع ذلك، حتى مع قبول منطق Forrest (2012 ب) للاختيار العقلاني على سبيل المثال، يبدو من الصعب الحفاظ على التكاليف المتوقعة (F + R + C) للمشاركة في التلاعب بنتائج المباريات السائدة على الفوائد المتوقعة (B). قد يعتمد هذا على ما نقدره لحجم الرهان وتأثيره على الرياضة (الذي لا يمكن تقديره بدقة أبدًا) ومدى مقاومة الدوري الرياضي لهذا التأثير. يمكن لبعض البطولات الرياضية الشهيرة (على سبيل المثال الدوري الإنجليزي الممتاز ودوري البيسبول الرئيسي) إدارة هذا التوازن، ولكن ماذا عن البطولات الرياضية منخفضة المستوى ؟ ضع في اعتبارك، على سبيل المثال، نادٍ بلجيكي ثان أو دوري كرة قدم تركي من الدرجة الرابعة قد لا يكون ثريًا بما يكفي لدفع أجور لاعبيه بشكل صحيح، بينما غالبًا ما يجتذب 200,000€ -300000 وما قيمته 36,000€ من الرهانات (فورست، 2012 أ). حتى لو طبقنا افتراض الاختيار العقلاني المتمثل في تعظيم المنفعة للممثلين على الرياضيين الأفراد، يبدو أن هناك المزيد من البطولات الرياضية حيث من المحتمل أن يغري الأفراد بالتأثير الفاسد من المراهنة.

والأهم من ذلك، هناك قيود على إطار الاختيار الرشيد في فهم التلاعب بنتائج المباريات من حيث أنه يفترض أساسًا نوعًا واحدًا من التفضيل الفردي الذي يستجيب بالكامل لهيكل حوافز التكلفة/الفوائد. وعلى سبيل المثال، فإن المؤسسات، التي تستجيب لها الجهات الفاعلة الاجتماعية، لا تقتصر على هياكل الحوافز فحسب (DiMaggio and Powell, 1991; March and Olsen, 1989). يمكن للمؤسسات أن تشمل أي إنشاءات اجتماعية توفر إرشادات تنظيمية ومعيارية

وثقافية للسلوك مثل الطريقة التي ترتبط بها الرياضة بالمراهنة في هذه الحالة (سكوت، 2014). وبالتالي، لا تُعطى الأفضليات الفردية في الحياة الواقعية، وبالتالي، فإن العمل البشري ليس مدفوعًا فقط بالعناصر التنظيمية بما في ذلك: التعليم الفوري والحوافز والعقوبات (Lowndes and Roberts، 2013). وبدلاً من ذلك، فإن الجهات الفاعلة الفردية مهيأة بشكل معياري وثقافي من خلال تجربتها اليومية داخل المؤسسات وحولها (مارس وأولسن، 2006 سكوت، 2014).

هذا يوجهنا إلى أهمية النظر إلى العلاقة بين الرياضة والمراهنات اليوم. كما أفاد هيل (2012)، ليس من غير المعتاد «رؤية الاحتمالات الحية في بعض الألعاب متراكبة على الشاشة». أيضًا، يمكننا أن نشهد العديد من أندية كرة القدم في الدوري الإنجليزي الممتاز مع شعارات صانعي المراهنات الرياضية على قمصانهم. حتى المنظمات الرياضية تحاول تهيئة بيئة مواتية للمقامرين. برنارد (2014)، على سبيل المثال، يقترح أنه على عكس الهدف المزعوم لحماية اللاعب، فإن سياسة الدوري الوطني الأمريكي لكرة القدم بشأن الإبلاغ عن الإصابات تهدف إلى طمأنة المقامرين بأنهم «يمكنهم المراهنة بمعرفة كاملة حول من من المحتمل أن يلعب وليس اللعب.» وفي ظل هذه البيئة، قد لا تكون هناك أهمية تذكر لمدى قوة هياكل الحوافز وبرامج التعليم، عندما تكون المراهنة على البشر متقدمة من الناحيتين المعيارية والمعرفية كقيمة ومسموح بها مؤسسيا كممارسة.

في حين أنه سيكون من المثالي بلا شك تنمية الأخلاق كدفاع ضد التأثير والإغراء من المراهنة، فقد يكون هذا مفرطًا في التوقع فيما يتعلق بطبيعة الوكالة الفردية. فالأفراد مسؤولون دائما عن أفعالهم، ولكن إلى أي مدى يمكن أن يتوقف ذلك على المسؤولية النسبية للمؤسسات. في العصر الذي يكون فيه تأثير المراهنة على الرياضة واضحًا لدرجة أن هيكل الحوافز للرياضة لا يمكن أن يساعد في تشويهه، يبقى السؤال: هل من العدل والمعقول إلقاء كل المسؤولية على عاتق الرياضيين الأفراد لأنهم أول ترس في عجلة التلاعب بنتائج المباريات، أم أنه يجب توجيه المزيد من المسؤولية نحو مؤسسة المراهنات الرياضية التي تعرض الأفراد هيكليًا لعجلة الفساد كأول ترس ؟

وبهذا المعنى، فإن الثغرات الثلاث الموجودة في منطق الاختيار العقلاني وتوقعها المفرط حول قدرة الوكالة الفردية قد تميل إلى عدم النظر في المخاطر الأكثر جوهرية الكامنة في الجمع بين الرياضة و bettíng، أو أنظمة المراهنات الرياضية القانونية في حد ذاتها. وبعبارة أخرى، فإن السياقات المؤسسية التي أسست لمسألة التلاعب بنتائج المباريات تستحق المزيد من الاهتمام والنقد.

الاستنتاج:

أشارت هذه الورقة إلى أن هناك إمكانية كامنة للتلاعب بنتائج المباريات ضمن المزيج المؤسسي للرياضة والمراهنات، وأن هذا الخطر قد غذى من خلال سوق المراهنات العالمي شديد التنافسية اليوم إلى الحد الذي يتم فيه روتينه. يكشف هذا البحث أيضًا أنه على الرغم من الميل المتأصل للتلاعب بنتائج المباريات داخل أنظمة المراهنات الرياضية القانونية، فقد تم تعريف المشكلة في الغالب على أنها ناشئة عن كيانات إجرامية غير قانونية وأفراد فاسدين أخلاقياً وإدارة رياضية

ضعيفة. في حين أن هذه القضية ذات قيمة في وضع القضية في المقدمة على مستوى العالم وزيادة فهمنا للعوامل التي تساهم في حدوث التلاعب بنتائج المباريات، فإن افتراضات تعظيم المنفعة للأفراد، والوكالة البشرية المفرطة في القدرة، تؤكد على القوى الأجنبية الفاسدة والأخلاق الفردية مع تحديد أنظمة المراهنات الرياضية القانونية على أنها «مثبتات» المشكلة (راجع ستون، 2012). وبالتالي، فإن الجمع المؤسسي بين الرياضة والمقامرة (أو أنظمة المراهنات الرياضية في حد ذاتها) ظل بلا جدال، على الرغم من أن الأنظمة القانونية هي المكان الذي نشأت فيه المشكلة في البداية.

في يونيو 2017، أعلن الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم أنه أنهى صفقات رعايته مع جميع شركات المراهنات - وبالتالي تخلى عن إجمالي 4 ملايين جنيه إسترليني من الإيرادات سنويًا (BBC، 2017). في حين أنه ربما يكون من السابق لأوانه الإشارة إلى أن هذا القرار يشير إلى تأرجح البندول مرة أخرى نحو «الطلاق» الرياضي، يبدو أن هذا يشير على الأقل إلى أن المسؤولين الرياضيين بدأوا في إدراك أن الصلات بالمراهنة صريحة للغاية بحيث لا يمكن الحفاظ على نظرة الرياضة لنفسها كوسيلة للتنمية الأخلاقية.

كما تم إبرازه في جميع أنحاء هذه الورقة، يمكن أن يتلاشى التلاعب بنتائج المباريات، ولكن لن ينتهي أبدًا طالما أن الرياضة موجودة على طاولة المقامرة على الرغم من معتقدات العديد من المسؤولين الرياضيين، فإن التلاعب بنتائج المباريات ليس شيئًا مشابهًا للسرطان أو الشر الذي يمكن إزالته بسهولة (جيبسون، 2011 ؛ Magnay, 2011). بدلاً من ذلك، نقترح أن يتم اعتبار التلاعب بنتائج المباريات مجازيًا بمثابة وجع ظهر للعيش معه وإدارته على المدى الطويل. يبدو أن قرار الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم هو على الأقل خطوة رمزية لتحمل المسؤولية عن البيئة الرياضية التي خلقوها، وهي بيئة كانت تؤيد بشكل متزايد المراهنات والتلاعب بنتائج المباريات مقابل اعتماد الرياضة الكبير على أموال المراهنات.

شكرا لك!!